



بيان مشترك  
صادر عن الاجتماع التشاوري بشأن التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية  
بمشاركة وفود رفيعة المستوى من  
الأمانة العامة لكل من منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الافريقي

جدة، 16 ديسمبر 2025

في إطار آلية التنسيق المشتركة بين المنظمات الثلاث لدعم القضية الفلسطينية؛ انعقد الاجتماع التشاوري بشأن التطورات في دولة فلسطين المحتلة، بمشاركة وفود رفيعة المستوى من الأمانة العامة لكل من منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الافريقي، وذلك في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة، المملكة العربية السعودية، بتاريخ 16 ديسمبر 2025، وأصدرت هذا البيان المشترك:

1. تعتبر المنظمات الثلاث أن خطة السلام التي أعلن عنها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وتم التوقيع عليها خلال قمة السلام الدولية التي عقدت في مدينة شرم الشيخ في أكتوبر 2025، و برعاية مصرية وأمريكية، وتوقيع قطري وتركى كذلك، والتي وافق عليها مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 2803 ، أن ذلك يمثل بداية الطريق نحو وقف نزيف الدم وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي، واستعادة الحياة الطبيعية وعقد المؤتمر الدولي بالقاهرة لتنفيذ الخطة العربية الإسلامية للتعافي المبكر وإعادة إعمار قطاع غزة، وفتح مسار لا رجعة عنه لتجسيد حل الدولتين.
2. تؤكد المنظمات الثلاث إدانتها الشديدة للتصريحات الإسرائيلية التي تهدف إلى فتح معبر رفح في اتجاه واحد، وتعرب عن رفضها المطلق لأي محاولات أو خطط لتهجير أبناء الشعب الفلسطيني سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية، وتعتبر ذلك جريمة حرب وانتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني، وتهديداً خطيراً للأمن والسلم الإقليميين والدوليين.
3. تحذر من تداعيات سياسات الاحتلال الإسرائيلي الرامية لجعل قطاع غزة منطقة غير قابلة للحياة، وتدين سياسة الحصار والتجويع الممنهج التي تفرضها سلطة الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وتطالب بإجبار إسرائيل على فتح معبر رفح بشكل دائم وآمن ذهاباً وإياباً وكافة المعابر البرية والبحرية، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق،
4. تُحذر من خطورة استمرار سياسات الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية من خلال الاستيطان الاستعماري، والاعتقال التعسفي ومخططات الضم وفرض السيادة الإسرائيلية المزعومة عليها، واقتحام المدن والقرى والمخيمات وتدمير المنازل والبنى التحتية فيها وتهجير أهلها.

5. تؤكد على عدم قانونية كافة المستوطنات الإسرائيلية ووجوب تفكيكها وإخلائها واجلاء كافة المستوطنين خارج الارض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. كما وتحذر من خطورة تصاعد الجرائم الممنهجة وأعمال العنف والإرهاب المنظم الذي يمارسه المستوطنون المتطرفون، تحت غطاء وحماية كاملة من قوات الاحتلال الإسرائيلي، ضد أبناء الشعب الفلسطيني وممتلكاتهم وأراضيهم ومقدساتهم، وتطالب المجتمع الدولي بوضع حد لهذه الجرائم ومحاسبة مرتكبيها وفقا للقانون الجنائي الدولي، وتطالب بسحب سلاح المستوطنين تنفيذًا لقرار مجلس الامن 904.

6. ترفض جميع القرارات والإجراءات غير القانونية التي تتخذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدف تغيير الوضع السياسي والجغرافي والديمقراطي في مدينة القدس المحتلة، وتؤكد على ضرورة وضع حد لها والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني للمقدسات الإسلامية والمسيحية وخصوصا المسجد الأقصى المبارك.

7. تندد بجرائم الإخفاء القسري والإعدام والتنكيل والتعذيب وجميع الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي، بما فيها اقتحام الوزير المتطرف بن غفير زنزانة الأسير القائد الوطني الفلسطيني مروان البرغوثي وتهديد حياته، وتدعو إلى الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي للكشف عن مصير الأسرى الفلسطينيين لديها والعمل على إطلاق سراحهم وتوفير الحماية لهم.

8. تدعو المجتمع الدولي لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان مساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن جميع انتهاكاته وجرائمه وضمان محاسبتها في المحاكم الوطنية والإقليمية والدولية، لا سيما المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، وإنهاء حالة الإفلات من العقاب، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

9. تؤكد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى ضرورة مساندة ودعم تولى حكومة دولة فلسطين مسؤولياتها الكاملة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بما يشمل قطاع غزة، الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من أرض دولة فلسطين، والضفة الغربية بما فيها مدينة القدس الشرقية؛ وتدعو إلى تقديم كافة أشكال الدعم لها، وتطالب المجتمع الدولي بالزام الاحتلال الإسرائيلي بالإفراج فوراً وبشكل كامل عن أموال عائدات الضرائب الفلسطينية التي يحتجزها بشكل غير قانوني.

10. ترحب بالتحالف الطارئ من أجل الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية، الذي أعلنته المملكة العربية السعودية على هامش أعمال الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 25 سبتمبر 2025 في نيويورك بالتعاون مع مجموعة من الدول من مختلف المناطق، وتهيب بجميع الدول الانضمام إلى هذا التحالف والمساهمة ماليا في دعم حكومة دولة فلسطين.

11. ترحب بالقرار رقم 1.A/80/L.1/ Rev الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12 سبتمبر 2025 الذي اقرّ مخرجات المؤتمر رفيع المستوى للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين الذي انعقد في نيويورك برئاسة المملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية، وتدعو الدول إلى تنفيذ إعلان نيويورك وملحقاته المقدمة من رئيسي المؤتمر ورؤساء مجموعات العمل.

12. ترحب بالرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن التزامات إسرائيل فيما يتعلق بوجود وأنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والدول الثالثة في الأرض الفلسطينية

المحتلة وفيما يتعلق بها، الصادر في 22 تشرين الأول 2025؛ وترحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 5 A/80/537 DR في دورتها الثمانين بتمديد ولاية وكالة الأونروا لمدة ثلاث سنوات والذي تم اعتماده بأغلبية ساحقة، وتؤكد ضرورة توفير الدعم السياسي والقانوني والمالي لهذه الوكالة الأممية التي لا يمكن استبدالها أو الاستغناء عنها لخدمة اللاجئين الفلسطينيين، وحماية حقوقهم إلى حين حل مسألتهم وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتدين الاعتداءات على وكالة الأونروا، وتستنكر القرارات الجائرة كافة الصادرة عن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال والتي تستهدف عمل وولاية وكالة الأونروا.

13. ترحب بالتقرير الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة في 16 سبتمبر 2025، الذي أكد أن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ارتكبت جريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وتدعو المجتمع الدولي إلى التحرك الفوري لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

14. تثمن عاليًا مواقف وقرارات الدول التي اعترفت بدولة فلسطين في سبتمبر 2025، كتأكيد ودعم جوهريٍّ للحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتجسيد دولته المستقلة، وتحث سائر الدول التي لم تعترف بعد على الوفاء بالتزاماتها تجاه الاعتراف بدولة فلسطين ودعم عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، باعتبار ذلك ركناً أساسياً لتنفيذ حل الدولتين وتحقيق السلام والاستقرار والامن في المنطقة.

15. تؤكد أن السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة لا يمكن تحقيقه إلا عبر تنفيذ حل الدولتين القائم على إنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي والانسحاب الفوري وغير المشروط، بما يضمن تجسيد دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران/يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.

16. تجدد المنظمات الثلاث التزامها بمواصلة العمل من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية وإعلان نيويورك واتخاذ الدول الاعضاء خطوات عملية من أجل تنفيذ حل الدولتين وصولاً إلى تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في الاستقلال، والعودة وتقرير المصير.